



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بيان الجزائر -

خلال أشغال المؤتمر الخامس للدول
الاطراف في معاهدة بليندابا

سيدي الرئيس،

أود بداية أن أعرب لكم باسم وفد بلادي، و أصالة عن نفسي، عن تهاني الحارة على انتخاب سعادتكم رئيسا للمؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة بليندابا الذي ينعقد هذه السنة في ظروف صحية استثنائية يمر بها العالم من جراء جائحة كوفيد 19، و كلنا ثقة بقدرتكم على تولى هذه المهمة بتميز و اقتدار.

كما لا يفوتني إسداء الشكر للسيد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد موسى فقي محمد، و مفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن، سعادة السفير بانكول أديوي على التزامهم بقضية نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، و كذا دعمهم المستمر لتنفيذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا، المعروفة باسم معاهدة بليندابا.

لا يسعني أن أختتم ملاحظاتي الافتتاحية دون الإشادة بالأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الإفريقية للطاقة الذرية برئاسة السيد مسعود بعلي وعمر، و التي تم عرضها ضمن أشغال هذا المؤتمر.

سيدي الرئيس،

لا يمكننا التطرق إلى مسألة نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية دون ذكر عواقبها الإنسانية والبيئية الوخيمة على الدول والمجتمعات. إن التزام الجزائر الراسخ بجهود نزع السلاح النووي ينبع من تجربتها الخاصة والفريدة التي سببتها التجارب النووية المدمرة التي أجرتها القوة الاستعمارية على أراضيها.

حيث أثبتت العواقب البشرية والبيئية التي خلفتها تلك التجارب النووية، إلى يومنا هذا، على الحاجة الملحة إلى تقديم تعويض عادل ومنصف لضحايا تلك التجارب، بالإضافة إلى ضرورة إعادة تأهيل عاجل وجذري للمناطق المتضررة، بغية السماح بتطوير أنشطة إنمائية مستدامة.

سيدي الرئيس،

إننا على أبواب المؤتمر العاشر لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المزمع عقده شهر جانفي 2022، والذي يُعدُّ إحدى المحطّات الحاسمة التي ينبغي أن يغتمها كل قادة العالم لرسم طريق طموح نحو المستقبل، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الأساسية لنزع السلاح النووي خاصةً من قبل الدول النووية.

كما تُرحّب الجزائر بدخول، هذا العام، معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز التنفيذ، حيث يمثل هذا الصك الملزم قانوناً، دون أدنى شك، مساهمة أساسية نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

من جانبها، لقد أبانت إفريقيا الطريق لبقية العالم، من خلال اعتمادها لمعاهدة بليندايا، ولا سيما لمنطقة الشرق الأوسط، أين تبقى مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية و أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مع انخراط جميع بلدان المنطقة، مسألة حيوية من شأنها ضمان استتدباب السلام و الامن في المنطقة بطريقة مستدامة.

سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، فإن التزام الجزائر سيظل التزاماً ثابتاً وذلك من خلال توقيع وتصديق بلادي على العديد من الصكوك الدولية ذات الصلة.

و على الصعيد الوطني، لقد عززت الجزائر الجانب القانوني بغية تحيين ووضع إجراءاتها في إطار الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، وذلك من خلال سنّها إطاراً تشريعياً وتنظيماً مناسباً، ويشمل ذلك الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية وأمن المصادر المشعة، فضلاً عن الوقاية من المخاطر الإشعاعية والنووية ومكافحتها، إضافة إلى تجريم الاستخدام الخبيث للمواد المشعة و أعمال الإرهاب النووي.

سيدي الرئيس،

إن التزام إفريقيا الراسخ بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي يتجلى بوضوح من خلال توقيع وتصديق أغلبية الدول الإفريقية على معاهدة بليندابا المتضمنة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا ، وكذلك من خلال الدعم المستمر المقدم إلى اللجنة الإفريقية للطاقة النووية من قبل الدول الأطراف لتنفيذ برنامجها، وفقا لأحكام المعاهدة.

إن انضمام العديد من الدول الإفريقية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي شهادة على شهادة على التزام القارة الإفريقية لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وقد كانت الجزائر من أوائل الدول الإفريقية التي وقعت وصادقت على معاهدة بليندابا. كما ساهمت بشكل فعال في دخولها حيز التنفيذ، وفي إنشاء اللجنة الإفريقية للطاقة النووية وكذلك في سبيل تنفيذ مختلف الأنشطة والبرامج التي اعتمدها المؤتمرات السابقة للدول الأطراف.

كما تدعم الجزائر بقوة خطة عمل اللجنة الإفريقية للطاقة النووية " افكون " و تشجع تكثيف التعاون معها و مع اتفاقية "افرا" بغية تطوير البرامج المتعلقة بالأمان و الأمن النوويين و الضمانات. و في هذا السياق يسر وفد بلادي أن يعلن أن الجزائر قد وضعت تحت تصرف اللجنة الإفريقية للطاقة النووية " افكون " مركز تعاون إقليمي في مجال الضمانات النووية للدول الأطراف الناطقة بالعربية و الفرنسية إضافة إلى مركز تعاون إقليمي في مجال الأمان و الأمن النوويين، و هو ما يبرز بصدق تجسيد الجزائر لالتزامها بدعم الجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية و استعدادها الدائم لمواصلة إتاحة خبرتها و بنيتها الوطنية لصالح إفريقيا.

حيث اعتمدت الجزائر، في عام 2019، قانون منظم للأنشطة النووية الذي يحدد الإطار التشريعي والتنظيمي للأنشطة المتعلقة بالمواد النووية والمصادر المشعة والمتضمن إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة، تمثل في " السلطة الوطنية للأمان والأمن النوويين " و التي تم تجسيدها شهر ابريل المنصرم.

يضاف إلى هذا كله الالتزام المستمر للجزائر بشأن أمان و أمن المصادر المشعة و الذي يتجلى بالخصوص من خلال تعزيز الرقابة التنظيمية و التنسيق مع المؤسسات الوطنية المعنية.

سيدي الرئيس،

و في هذا السياق، يجدد وفد بلادي التمسك بمعاهدة بليندابا، اعتبارا لمساهمتها المنتظرة في تعزيز السلم و الأمن و إرساء السلام في المنطقة.

إن المضي قدما نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية يتطلب منا مضاعفة الجهود واغتنام كل فرصة لتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

دعونا نعمل سوياً وبجزم في سبيل تعزيز أمننا الجماعي وتحقيق المزيد من الازدهار والرفي بالبشرية، والأهم من ذلك بعث الأمل في الأجيال القادمة.

شكرا على حسن إصغائكم.